لقد كان الهروب المريع ((للحرس الجمهوري)) أمام القوات الاميركية الفصل الاخير من الفصول المخجلة للسلطة البعثية- الصدامية. بينما كانت الاحداث التي نقلتها شاشات البث المباشر تبدو كما لو أنها مسرحية اعدت بطريقة جاهزة مما افقدها بريق التأمل واثارة التأويل. أما في الواقع فقد كانت النتيجة المزرية امرا طبيعيا ونتيجة حتمية للخذلان الذاتي للدكتاتورية التي أفقدت العراق كل مقاومة حية، بعد أن امتصت كل قابليته التاريخية للحصانة والفعل الحر. وبهذا تكون الاحداث التي توجت بهروب ((رجال)) السلطة عام 2003 وعدم تجرؤ أي منهم عسكريين ومدنيين على ((الانتحار)) بإطلاق ولو طلقة واحدة كتعبير أو احتجاج على((شعورهم))بالهزيمة، كان انعكاساً لجبنهم وخوائهم المعنوي ورذيلتهم المطلقة.

وهي نتيجة إيجابية دون شك من حيث صنعها للشروط الأولية والضرورية لاستعادة التاريخ السياسي للدولة العراقية بعد إغلاق فصل دموي من تاريخها الجمهوري. حيث شكل فرار حرس القصر ((الجمهوري)) الانتهاء التام لحكم الحراس من العرفاء وأنصاف المتعلمين وحثالات المجتمع. وهي مرحلة سوف تشكل مادة للتندر، لكن ذلك لن يقلل من كونها إحدى المراحل الاشد عنفا ودموية وتدميرا وتخريبا وهمجية في تاريخ العراق المعاصر.

وهي صفات تعكس في الواقع الطابع النصفي للجمهورية العراقية التي جرى صنعها بعد انقلاب17 تموز 1968 وسقوطها في ربيع 2003. فقد كانت هذه الجمهورية "الثالثة" تمثل من حيث طبيعتها ومسارها التاريخي ما يمكن دعوته بالجمهورية الثانية والنصف في تاريخ الجمهورية العراقية. واذا كانت تجارب الحياة في كل شئ تكشف وتبرهن على أن أشد الأشياء خرابا وتخريبا هي أنصاف الأشياء والأفعال والأقوال والأعمال، فان "رجال" السلطة الذين حولوا بناء جمهورية عراقية جديدة بعد انقلاب 17 تموز 1968هم تجسيداً نموذجي لذلك.

الجمهورية العراقية" الرابعة" وإشكاليات البدائل السياسية 2-1

ميثم الجنابي

الملك فيصل الاول

عبد الكريم قاسم

عبد السلام محمد عارف

عبد الرحمن محمد عارف

أحمد حسن البكر

الدولة الملكية - " مساومة تاريخية " وضعف بنيوي

فمن المعلوم أن نشوء الدولة العراقية المعاصرة ارتبط بكيفية انهيار السلطنة العثمانية من جهة، وبطبيعة السياسة الامبريالية آنذاك للدول الكبرى (بريطانيا وفرنسا وروسيا) من جهة أخرى. وقد ادى التقاء هذين المكونين على صياغة معاهدة سايكس بيكو ونتائجها المترتبة على رسم الخطوط الجغرافية العامة للدولة العراقية وخضوعها المباشر للسيطرة البريطانية.

وهي دولة لم تكتمل آنذاك (بعد نهاية الحرب العالمية الأولى) من حيث مقوماتها الجغرافية والقومية، إلا أنها كانت تحتوي على قبول حتمي للظهور بهيئة دولة موحدة بفعل جذورها الثقافية ووعيها التاريخي الذاتي واستعدادها السياسي. والقضية هنا ليست فقط في أن العراق كان من الناحية التأريخية هو مصدر فكرة المدينة الدولة والحقوق والامبراطوريات في المنطقة والعالم، بل لتكامل جغرافيته وتوحيدها المتراص منذ اقدم العصور، باعتباره وحدة للسومرية والبابلية والاشورية المصهورة بالكينونة العربية - الاسلامية لاحقا. وهي وحدة لا يمكن فصل عراها. لاسيما أنها وحدة تختلف عن الوحدات الاخرى من حيث سيادة المكون الثقافي فيها على الاثني (العرقي أو القومي). وهي الصفة التي طبع بها العراق في مجرى تطوره خصوصية المكون العربي- الثقافي - الاسلامي بوصفه المكون الجوهري لهويته التاريخية والوطنية في نفس الوقت. كما أنها الصفة التي يشترك بها العالم العربي ككل برغم اختلافاته الجزئية والنسبية ايضا. لهذا واجه العراق شأن اغلب الدول العربية بعد انحلال السلطنة العثمانية وغيابها عن المسرح التاريخي العالمي، نفس المصير الجزئي المميز للدول العربية الاخرى. بمعنى كيفية مواجهة المهمات العملية المباشرة لبناء هيئته الجغرافية السياسية. وشأن كل مواجهة من هذا القبيل كانت محكومة بالامكانيات الواقعية والفعلية المتراكمة في تاريخه القديم ومستوى اداركها الذاتي من القوى الاجتماعية والسياسية.

لقد كان العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ودخول القوات الانجليزية إليه يعاني من ضعف ذاتي هائل في مجال بنية الدولة والمجتمع والسياسة والثقافة. باختصار انه كان مجرد هيئة قابلة للاستعداد، اي انه كان في حالة كمون او في طور الامكانية. والامكانية هي واقع. اما كيفية تحول الامكانية الى واقع، فأنها مرتبطة بأسباب وشروط عديدة. الا أن هذه الاسباب والشروط كانت متطابقة آنذاك فيما أشرت إليه من كيفية سقوط السلطنة العثمانية واحتلال القوات الانجليزية للعراق. اما النتيجة المباشرة لتفاعل هذين السببين على خلفية ما اسميته بالضعف الذاتي الهائل للعراق آنذاك، فإنها ظهرت للمرة الاولى في اقتراح وتطبيق شكل ومحتوى الدولة العراقية المعاصرة في بداية عشرينيات القرن العشرين. وهي عملية وجدت انعكاسها غير المباشر في ترافق "ثورة العشرين" الفلاحية- العشائرية وقياداتها الدينية (الشيعية) وانشاء الملكية "الهاشمية". وهي نتيجة تبدو من حيث مظهرها كما لو انها استجابت للقوة المذهبية - السياسية والاجتماعية المحركة للانتفاضة الفلاحية التي استطاعت ان تكشف بصيغة بدائية حدود "النزعة العراقية" الاولى. إلا أنها كانت التفافا تاريخيا عليها.

والقضية هنا ليست فقط في ضرورة أن تكون "القوى المحركة" لانتفاضة العشرين هي القوة التي ينبغي أن تتشكل منها قيادة الدولة الجديدة للعراق، بل لكون هذه القوة هي الوحيدة القادرة على ان تعطي للعراق إمكانية تكامله الذاتية بالمعنى التاريخي والثقافي. وهي الحالة التي يواجهها العراق من جديد بعد سقوط الدكتاتورية البعثية -الصدامية.

اما في عشرينيات القرن العشرين، فان "المساومة" السياسية التي جعلت من العائلة الهاشمية عائلة مالكة في العراق، ادت الى كسر الإمكانيات السياسية والثقافية والاجتماعية الاخذة بالنمو في اواخر المرحلة العثمانية في العراق. فقد كانت العائلة الهاشمية بعيدة عن تاريخ العراق ما قبل الحرب العالمية الاولى. كما انها لم ترتبط به وجدانيا وسياسيا وثقافيا وتاريخيا. فقد كانت من حيث مكوناتها هذه كلها نتاجا "للارستقراطية العلوية" المزيفة في مجرى صراعها مع آل سعود من اجل الاستحواذ على السلطة. إذ لم تعن الدولة بالنسبة لها في افضل الاحوال سوى السلطة المحكومة بمفهوم ونفسية "الامارة" القبلية والدينية. وهو الامر الذي كان جليا في "مساومتها التاريخية" مع الانجليز قبيل وبعد ما يسمى "بالثورة العربية". وهو امر كان يشير في الاطار العام الى الضعف البنيوي الهائل آنذاك لمنطقة الهلال الخصيب والجزيرة العربية ككل من جهة وللضعف البنيوي في تركيبة العائلة الهاشمية التاريخي والاجتماعي والسياسي والثقافي في العراق من جهة اخرى. وهو تناقض سوف يظل يحكم تاريخ العراق السياسي حتى الانقلاب العسكري في الرابع عشر من تموز عام 1958.

فقد كانت الملكية الهاشيمة في العراق مصادرة تاريخية وسرقة عائلية لتراث الجنوب العراقي آنذاك، اي للقوة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي بلورت الهوية العراقية منذ اقدم العصور. ان ذلك لا يقلل من مأثرتها التاريخية الهائلة بالنسبة لتكوين وبناء الدولة العراقية المعاصرة في مختلف الميادين، الا انها في الواقع العائق الاجتماعي والسياسي الكبير امام صيرورة العراق الفعلية في دولة حديثة بالمعنى الدقيق للكلمة. وهي نتيجة كانت مترتبة على الضعف الذاتي العراقي قبيل تاسيس الدولة الحديثة، الا ان الملكية الهاشمية حولته الى حالة بنيوية سياسية كان بدوره الاستمرار الحتمي لنشوئها التاريخي بوصفه نتاجا لمساومة خارجية. وهو الضعف الذي لازم مسارها التاريخي في غضون ثلاثة عقود حتى انتهى بحالة مأساوية في الرابع عشر من تموز 1958.

(ثورة 14 تموز) - (الجمهورية الاولى) والانعطاف التاريخي الكبير

كان الانقلاب العسكري للرابع عشر من تموز عام 1958 المخرج العنيف للشحنة الراديكالية المتراكمة في مجرى تعمق الخلل البنيوي للدولة العراقية في مجرى ثلاثة عقود من بنائها المعاصر. اذ لم تستطع الملكية تحويل مساومة ظهورها التاريخي الى مسار الرؤية العقلانية السياسية من خلال اشراك المجتمع في عملية بناء الدولة. وهو ضعف تتحمله ايضا القوى الاجتماعية والسياسية العراقية التي افتقد اغلبها لتقاليد الرؤية العقلانية السياسية، وهي ظاهرة يمكن تفسيرها بطبيعة المرحلة التاريخية انذاك وسيطرة النزعة الثورية وتراكم ابعادها وعناصرها التي جعلت اغلب الاحزاب اسيرة الرؤية النفسية والأيديولوجية. وقد وجد ذلك إنعكاسه المباشر في "الفرح الطاغي" لجميعها على "الثورة" ونسيان قيمة الفعل التاريخي والاجتماعي للصراع السياسي المتراكم في مجرى صيرورة الدولة العراقية والاحزاب السياسية وبوادر المجتمع المدني. وهو الامر الذي جعل من السياسة رهينة ا لمغامرة التي صادر العسكر بريقها اللامع، بحيث اعطى للنجوم الذهبية الرخيصة على اكتافهم وزنا ابتذل بصورة شبه تامة قيمة المادة القانونية. وهو الامر الذي ادى الى أن تكون "الثورة" انقلابا فعليا في المسار التاريخي "الطبيعي" للدولة العراقية الناشئة. وهو انقلاب قلب موازين القيم والاعراف السياسية الناقصة اساسا، صوب ابتذالها شبه التام. مع ان النتائج الاولية لانقلاب الرابع عشر من تموز كان من الناحية النفسية تنفيسا للكبت الاجتماعي والسياسي والضعف الاقتصادي للمجتمع. وبالتالي فسح المجال امام التثوير الراديكالي للقيم والمفاهيم والسلوك، بما في ذلك السياسي صوب توسيع أطر الحرية ومضامينها، الا انه أدى فعليا الى خراب هائل لمفاهيم وقيم الحرية والنظام. وذلك لان الانقلاب العسكري للرابع عشر من تموز لم يفعل في الواقع الا استكمال النقص الجوهري للدولة الملكية المتركبة من مساومة تاريخية ضعيفة بحد ذاتها، من خلال تجذيره في يقين ايديولوجي متنوع الصيغ والاشكال عن امكانية الراديكالية المتطرفة في التعامل مع بنية الدولة والمجتمع والقيم، وهو يقين كان يحاكي بصورة غير واعية ما سبق وان احدثته الثورات الاجتماعية الكبرى. واذا كانت "الثورة العراقية" تلتقي في زمن حدوثها مع تاريخ حدوث الثورة الفرنسية العظمى، فان ثقل الرمز التاريخي كان مجهولا تماما بالنسبة لحفنة من العسكر متضاربة المشارب والتربية والغايات. وهو الامر الذي اعطى لمحاكاتها في اعدام العائلة المالكة وقتل رجالات الدولة بطريقة لا تقل قسوة عن المقاصل القديمة صيغة دموية مغامرة. والقضية هنا ليست في القتل بحد ذاته، بل بالقوى التي أثارت زوبعته السياسية.

إذ لم تتأسس مفاهيم الانقلاب العسكري بقيم الحرية والعدالة والإخاء، ولم تعرف ماهية الديمقراطية السياسية، كما انها بحد ذاتها غير قادرة على التمام في فئة اجتماعية قادرة على الاندماج الفعلي بمعايير القانون ولمجتمع مدني.

إذ ليس بإمكان العسكر القيام بهذه المهمة، كما انها ليست مهمته التاريخية ولا وظيفته الاجتماعية والسياسية.

بينما كان تدخله المباشر والقيادي والريادي في هذه العملية قد افسد المكونات الضرورية للدولة ومؤسساتها التي تراكمت بصورة صعبة في مجرى تطور الملكية العراقية في عقودها القليلة.

وفي هذا كان يكمن الخطر التاريخي والسياسي القاتل لانقلاب الرابع عشر من تموز. فقد ادخل الجيش في السياسة وادارة شؤون الدولة بصورة مباشرة مما أدى إلى تخريبه وتخريب الدولة النظام السياسي والمجتمع المدني. وأدى ذلك بدوره إلى افراغ العمل السياسي من مضمونه الاجتماعي وعلاقته بالدولة وتحويله إلى جزء تابع للمغامرة والمؤامرة. ومن ثم تخريب تقاليد المؤسسات والشرعية في الإدارة والعمل. وهي الحصيلة التي أدت إلى نهايتها المشهورة في انقلاب الثامن من شباط عام (1963)، الذي أنهى فصلاً من فصول التاريخ الجمهوري في العراق مبتدا فصلاً دمويا ثانيا فيه.

الجمهورية "الثانية"- جمهورية "الحرس القومي"

لقد كانت الجمهورية الأولى (1963-1958) الصيغة الأولية للتجربة التاريخية التي رافقت القضاء على الحكم الملكي في العراق. وقد جسدت من حيث قواها المحركة وأساليبها في إدارة شؤون الدولة والمجتمع الصيغة الفجة والساذجة الى حد ما للراديكالية الحالمة، التي ادت في نهاية المطاف إلى انهيارها السريع. وهي صيغة شكلت النتاج المباشر وغير المباشر لطبيعة الدولة العراقية وسلطتها الملكية من جهة ومستوى تطور القوى السياسية العراقية من جهة أخرى.

فقد جسد الانقلاب العسكري للرابع من تموز عام (1958) المحاكاة المضحكة- المبكية لثورة الفرنسيين في الاستيلاء على الباستيل يوم الرابع عشر من تموز عام (1789). إلا أن الانقلاب العسكري العراقي كان يخلو من تاريخ فكري سياسي، بما في ذلك عند الأحزاب السياسية الكبرى، التي أيدت بين ليلة وضحاها ما يتعارض مع حقيقة الفعل السياسي. وهو تأييد سوف تدفع ثمنه جميعا. بينما كان الخاسر الأكبر والمتضرر الحقيقي هو كل من المجتمع والدولة العراقيين على مدار أكثر من اربعة عقود دموية.

ولعل الصيغة الفاقعة في هذه المحاكاة المسطحة هو استعادة البونوبارتية لفاعليتها السياسية. فإذا كان نابليون بونابرت يتمتع في الأقل بتاريخ عسكري عبر البحر المتوسط و"مكتشف" مصر وتاريخها العظيم ومثير القلاقل التاريخية الجسام في جسد أوربا العجوز، فان البونابرتيين العراقيين الجدد لم يتعدوا في الأغلب حدود الفلوجة وتكريت والرمادي وديالى وغيرها من المناطق المتربة المشبعة بتقاليد العشائر المتخلفة. وهو الامر الذي يفسر في الواقع انحدار "البونابرتية العراقية" اللاحق من قاسم إلى عارف ثم إلى عارف اتفه ثم إلى بكر اسخف ثم إلى صدام مجرم.

لقد كان انتهاء الجمهورية "الأولى" وإعدام القادة العسكريين وبالأخص عبد الكريم قاسم النهاية المأساوية لمرحلة الراديكالية الحالمة حيث كشفت أحداثها وانجازاتها في ميدان بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد والعلاقات السياسية عن خلل جوهري يقوم فحواه في كسر مجرى التطور الطبيعي للدولة والمجتمع. وبالتالي فسح المجال أمام إمكانيات المؤامرة والمغامرة من جانب الحثالات الاجتماعية للوصول إلى سدة الحكم عبر الانقلابات العسكرية. بمعنى تدمير المضمون الاجتماعي للتقاليد السياسية وإفراغها من وظيفتها الحقيقية باعتبارها علماً وأساليب لإدارة الدولة والمجتمع بما يخدم الصالح العامة. وهي النتيجة التي تجسدت بصورة نموذجية في مجرى ونتائج الأحداث التي رافقت الانقلاب الفاشي الدموي في الثامن من شباط لعام (1963) ووصول القوميين- البعثيين للسلطة.

وهي المرة الأولى التي تصل فيها حفنة من المغامرين "الخارجين" عن منطق التاريخ ومضمونه الاجتماعي من اجل إرساء أسس "جمهورية جديدة". وقد كانت هي بالفعل جمهورية من طراز خاص شكلت من ناحية تسلسها انقلابا أشيدا في تاريخ الجمهورية في العراق، بحيث يمكن اعتبارها "الجمهورية الثانية"، التي شكلت نفيا واستمرارا لما قبلها. فقد نفت المضامين التحررية الجزئية والابعاد الاجتماعية للجمهورية الأولى، إلا انها استمرت بتوسيع وترسيخ تقاليد الراديكالية الممتزجة بالنفسية الفاشية. وليس مصادفة أن تتشكل في أول أيامها القوات الانعزالية التي اطلق عليها تسيمة "الحرس القومي"، باعتبارها القوة الضاربة المتكونة من الحثالات الاجتماعية والافراد الأكثر وضاعة وخروجا حتى عن الأعراف والتقاليد العادية المميزة للعراق والعراقيين. بعبارة أخرى، أنها اشتركت في بناء وحدة متراصة من قوى التخلف والانحطاط الجاهلة بأولى مقومات الفعل السياسي الحقيقي. إذ كانت تجهل بصورة تامة مضمون الدولة والمجتمع المدني وفكرة الحقوق. بل أن كل كيانها كان نقيضا تاما لهذا المضمون. وبالنتيجة لم تبن الجمهورية الا "حرسا" تخبطت بينهم لتنتهي بطريقة مخجلة بعد الانقلاب الداخلي لعبد السلام عارف أول الأمر ثم استكماله بأخيه عبد الرحمن، لينتهي بدوره إلى جمهورية "حراس" جدد مهمتهم تشديد القبضات حول جدران القصور الجمهورية بعد انقلاب السابع عشر من تموز عام 1968.

لقد شكلت "الجمهورية الثانية" (1963-1968) مرحلة باهتة في تاريخ الجمهوريات العراقية، إلا أنها كانت تتضمن في أعماقها على كل ما سيفتتح لاحقا في "الجمهورية الثالثة" للدكتاتورية البعثية الصدامية. إذ لم تكن "الجمهورية الثانية" في الواقع سوى المقدمة الجينية "للجمهورية الثالثة". بمعنى ان الدكتاتورية البعثية الصدامية هي النتاج الطبيعي لها من حيث الأشخاص والرؤية والمنهج والسلوك والنفسية والذهنية. فكلاهما كانا يشتركان في الأصول الحزبية والأيديولوجية والمناطقية والى حد ما الاجتماعية. وهو الأمر الذي يجعل منها تمثيلاً لمرحلة تاريخية طويلة واحدة في تقاليد التخريب الشامل لفكرة الدولة والمجتمع المدني والشرعية. مما يجعل من كل مكوناتها الحزبية والأيديولوجية كيانات خارج القانون والمجتمع والدولة.

الجمهورية "الثالثة" -جمهورية "الحرس الجمهوري"

ان للتاريخ محاكاتها في الصور والنتائج، مع ان لكل مجرى فيه مقدماته الخاصة، والتي تطبع مضمون حركاته الداخلية. وهو الأمر الذي يبلور الأبعاد المعقولة والمقبولة لمختلف أشكال ومستويات وعي الذات. فبالقدر الذي تعطي لنا دراسة تجارب الجمهوريات في التاريخ العراقي المعاصر امكانية الحكم على مضامينها الفعلية، وبالتالي شحذ وعينا الذاتي السياسي والاجتماعي والاخلاقي والقومي، فانها كانت أيضاً تعطي لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية فرصة تأمل ما جرى ويجري. وهي حقيقة لا ينبغي تجاهلها، لاسيما أنها شرط ضروري للفعل والمسؤولية عن نتائجه، أي ان كل ما تقوم به القوى السياسية والاجتماعية ينبغي أن تتحمل نتائجه ومسؤوليته ليس فقط امام التاريخ بل وامام القانون. وهو الذي ينبغي أن يمد الفكر السياسي العراقي المعاصر بأبعاد حقوقية.

فما جرى في العراق "الجمهورية الثالثة" (1968-2003) يحاكي من حيث الصورة والنتائج ما سبق وان جرى في "الرايخ الثالث" الألماني (الهتلري). بمعنى اشتراكهما في صنع توتاليتارية فاشية. مع ان كل منهما صنعها بطريقته الخاصة، وأعطى لها صوراً متنوعة، الا أن نتاجها كانت واحدة، كما ان حصيلتها النقدية المعاصرة ينبغي أن تساهم في تعميق وعي الذات العراقي بما يساعده في تذليلها كما فعل الألمان بعد انتهاء "الرايخ الثالث".

فقد كانت التوتاليتارية البعثية- الصدامية مسخا متميزاً في تاريخ العراق استطاعت تجريده من كل مقوماته الذاتية وحصانته المادية والمعنوية، وهو السبب الذي يفسر سر انهيارها السريع وهروبها المريع، اللذين كشفا عن حقيقة تقول بأن التوتاليتارية البعثية -الصدامية زمن بلا تاريخ. من هنا كان اندثارها الخاطف وبقاياها الخربة في كل مكان. وهي نتيجة تشير في الإطار العام الى فقدان التوتاليتارية البعثية الى جذور طبيعية لها في العراق، وأنها مجرد ظاهره عرضية ومرضية تمثلت العناصر الرخوية المميزة للهامشية الاجتماعية والسياسية في عراق القرن العشرين.

وإذا كانت آلية توليد وإعادة انتاج التوتاليتارية ترتبط اساساً بفقدان الحدود العقلانية في العلم والعمل، وبفقدان الاعتدال العقلي الاخلاقي وكذلك بالخلل القائم في التوازن الداخلي للدولة والمجتمع والثقافة، فإنها عادة ما تؤدي الى ظهور وسيطرة وفاعلية ما يمكن دعوته بالمشروع الواحد الذي لا يعرف البدائل، واليقين الواحد الذي لا يقر بالاحتمالات، والارادة الواحدة التي لا يردعها رادع، والواحدية والعقائدية السياسية الخاوية من كل روح ثقافية. أما النتيجة الحتمية لكل ذلك فهو تخريب المجتمع والدولة والثقافة. وفي الاطار العام يمكن القول، بأن نتيجة التوتاليتارية هي تخريب الكل، وذلك لان كل سعي لفرض نموذج كلي سوف يؤدي بالضرورة الى تدمير الكل.

وقد جسدت البعثية الصدامية في العراق نموذجا خاصا للتوتاليتارية ادى الى "صناعة" نوع ربما هو الأتفه في تاريخ التوتاليتاريات بأسرها. فقد كانت في ممارساتها تجسيداً لفقدان الحدود العقلانية في العلم والعمل، وفقدان الاعتدال العقلي- الاخلاقي، وخلل التوازن الداخلي، الذي وجد انعكاسه في سيادة الغلو والراديكالية العملية. أما النتيجة فهي "تنظيم" دكتاتورية بلا حدود ولا قيود، "نظامها" الوحيد هو تقنين العنف والإرهاب. بحيث جعلت من "مشروعها" لبناء العراق عقدا أبديا لا علاقة له بالتاريخ والمجتمع، وتطاولت الى درجة لم تسمح بأي قدر من البدائل، بما في ذلك من جانب "الحزب" الذي تمثله. وأكملت ذلك بيقينها القاطع لكل الاحتمالات من جانب أي فرد وجماعة ومنطقة وطائفة وحزب وقومية. مما أدى بها في نهاية المطاف الى أن تصنع "جمهورية" قصور محمية من جانب "حرس جمهوري"، كما كان الحال بالنسبة لسابقتها التي كان يحميها "حرس قوميون". وهي استعادة لها رمزيتها ومعناها الواقعي القائم في اغترابها التام عن العراق مكوناته بكافة، جعلت من الجمهورية رديفاً لسجون مطوقة بحراس من الحثالات الاجتماعية.

البقية في العدد القادم

دي ميللو.. الشهيد

حيدر سعيد

لم يكن حادث مقتل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق البرازيلي سيرجيو فييرا دي ميللو في الانفجار الذي استهدف مقر الامم المتحدة في بغداد يوم الثلاثاء الفائت (8/19) حادثاً عرضيا، في عراق ما بعد صدام حسين، وكذلك في سيرة الأمم المتحدة ووجودها السياسي وعلاقتها بالولايات المتحددة، بل وفي قوة الولايات المتحدة نفسها. لقد كان مقتلاً ثريا بالمعاني والمجازات. والقسوة أن يكون موت شخص ما مجازا (سياسيا) للآخرين. فلا يمكن للسياسة، ولا لكل سياسات العالم، أن تعني شيئاً لأبناء هذا الأمريكي اللاتيني وزوجته وأحفاده وهم يفتقدون عودته وقد تناثر جسده في مهمته (السياسية) الأخيرة. ولعله لم يكن يفكر إلا بهم، وهو يحاول الخروج من تحت الأنقاض، في تلك اللحظة الغريزية البليغة، التي تغيب فيها السياسة، ويقف العراق والامم المتحدة والولايات المتحدة والاحتلال بعيداً، خلف حبات الهواء التي تفصله عن الحياة.

وبالعاطفة نفسها، أفكر كعراقي، بهذا الأمريكي اللاتيني، سيرجيو ريفيرا دي ميللو، بالاسم والوجه والرجل، الذي دفع حياته ثمناً لصراع لم يكن طرفاً فيه، وثمناً لمبدأ إنساني لم يكن هو من صاغه، ولكنه آمن به وعمل له، في الأقل، ومات من جرائه، شهيداً. قد لا يذكره أحد بعد سنين من أولئك الذين سيعيشون بعد فوضى صراعاتهم، قد لا يذكرون ذلك الرجل الذي مات في فوضى صراعات هي ليست صراعاته، بل صراعاتهم.. ذلك الرجل الذي لم يكن يحمل لهم إلا المبدأ والفكرة.

لقد كان موت دي ميللو مجازاً.. مجازاً متعدداً لحقائق عدة، ولم يكن حقيقة بذاته. ولعل أحدا لم يقصد أن يقتل سيرجيو فييرا دي ميللو، الرجل، الأمريكي اللاتيني، الذي تنتظر عائلته عودته، وهي الوحيدة التي لا يمكن لها ان تفهم موته إلا بأنه حقيقة مطلقة لا مجاز استثنائي.

مات دي ميللو شهيداً مجازياً، لتوازنات هشة لم يبق لها إلا الفضيحة. وتناثر وجهة كبش فداء، لإحدى مؤسسات الحرب الباردة، المتسربة - بثوبها الرث- الى عالم ما بعد الحرب الباردة.. أعني (الأمم المتحدة) التي اختار -أو كتب عليه- ان يمثلها، تلك المؤسسة التي تشكلت بوصفها صياغة لتوازنات قوى متعددة وانتهت الى ان تكون، في عصر الهيمنة الأمريكية الواحدة، توازنا هشاً بين طرفين: طرفها هي التي تريد ان تحافظ على كيانها المؤسسي بعد ان انهارت توازنات القوى السالفة، مسوغة وجودها بالدفاع عن قيم حقوق الانسان والسلام، وطرف أمريكا، القوة الوحيدة المهيمنة على العالم، التي تريد ان تحافظ على وجود الامم المتحدة الشكلي لتجعل منها غطاء الشرعية الدولي لهيمنتها. وقد كان الجدال الكبير ما قبل الحرب على العراق تعبيرا عن الازمة البنيوية التي تضرب كيان الامم المتحدة وعن موقعها اللاتأريخي وهي تقف على حد التعارض بين نسقين تأريخيين تماماً.

هكذا جاء دي ميللو وقتل، في هذا التوازن الهش، الذي كان العراق، بدوره، مجازاً لأزمته: الأمم المتحدة التي تريد ان تثبت، من خلال العراق، حقها في الوجود والتأثير، سياسياً وانسانياً، والولايات المتحدة التي تريد أن تجعل منها غطاء الشرعية الشكلي لاحتلالها العراق. ومن ثم، ذهب دي ميللو شهيداً لدور شكلي تقوم به مؤسسة شكلية، لا يبدو ان أحدا من أطراف الصراع مقتنع بها، إلا في هذا الإطار (.. العبثي في جوهره).

غير ان كيان الامم المتحدة، وفي توازناته الهشة هذه، أصبح مجازا لكل الوجود الأجنبي في العراق، وإن كان هو صيغة للتخفيف من غلوائه. فبالضرورة، لم يكن من خطط ونفذ عملية تفجير مبنى الامم المتحدة في بغداد ليقصد سوى (الولايات المتحدة) بأي معنى من المعاني، ربما لأنه لا يستطيع، أمنياً، أن يفجر شاحنة مفخخة قرب مركز أمريكي، فكانت الامم المتحدة مجازاً عن الولايات المتحدة، مثلما كانت السفارة الاردنية مجازاً أول عنها.

وهذان الهدفان يملكان علاقة استبدال ما (بالمعنى الاسلوبي اللساني) مع الولايات المتحدة، مما يجعلهما استعارة metaphor عنها بامتياز، أو لأنه (الذي خطط ونفذ عملية التفجير) أراد أن يتحدى الاجراءات الامنية الامريكية في العراق ويثبت ضعفها، ومن ثم، يكون هذا التفجير عملاً كنائيا (بالمعنى الاسلوبي اللساني كذلك).

وفي الحالين، لا يدل هذا التفجير إلا على إرادة ضعيفة، لم تتمكن من الحقيقة، فاكتفت بالمجاز الميسور.

واذا كان هذا النمط من التحليل (البلاغي) صحيحاً، فإنه يكشف عن المعنى الأبعد لاستهداف مقر الامم المتحدة في بغداد، خارج المعاني (السطحية) التي يجري تصورها، والتي تركز على أنه استهداف لدور الامم المتحدة نفسها. بل ان هذا النمط من التحليل يكشف عن نسق (قد يطرد) في أعمال العنف في العراق، ما لم تجر إعادة التفكير، جذرياً، في المسألة الأمنية، سواء من قبل قوات الاحتلال، أو من قبل مجلس الحكم أو التشكيلات السياسية العراقية أو أية جهة أخرى ذات علاقة.

وفي كل الاحوال، تلاشى وجه دي ميللو، الشهيد، في هذه التوازنات الهشة و الإرادات الضعيفة، وفي بحر العنف الذي انطلق بقسوة، تختلط فيها المجازات بالحقائق، والملائكة بالشياطين، والدموع بالخمور، والعبث بالجد.. ولكنه كان فضيحة قصوى لكل ذلك.

دي ميللو..
وكلمة في الجلسة الافتتاحية لمجلس الحكم